الكاميرون

نيجيريا

غرب الكاميرون

شرق الكاميرون

دوالا

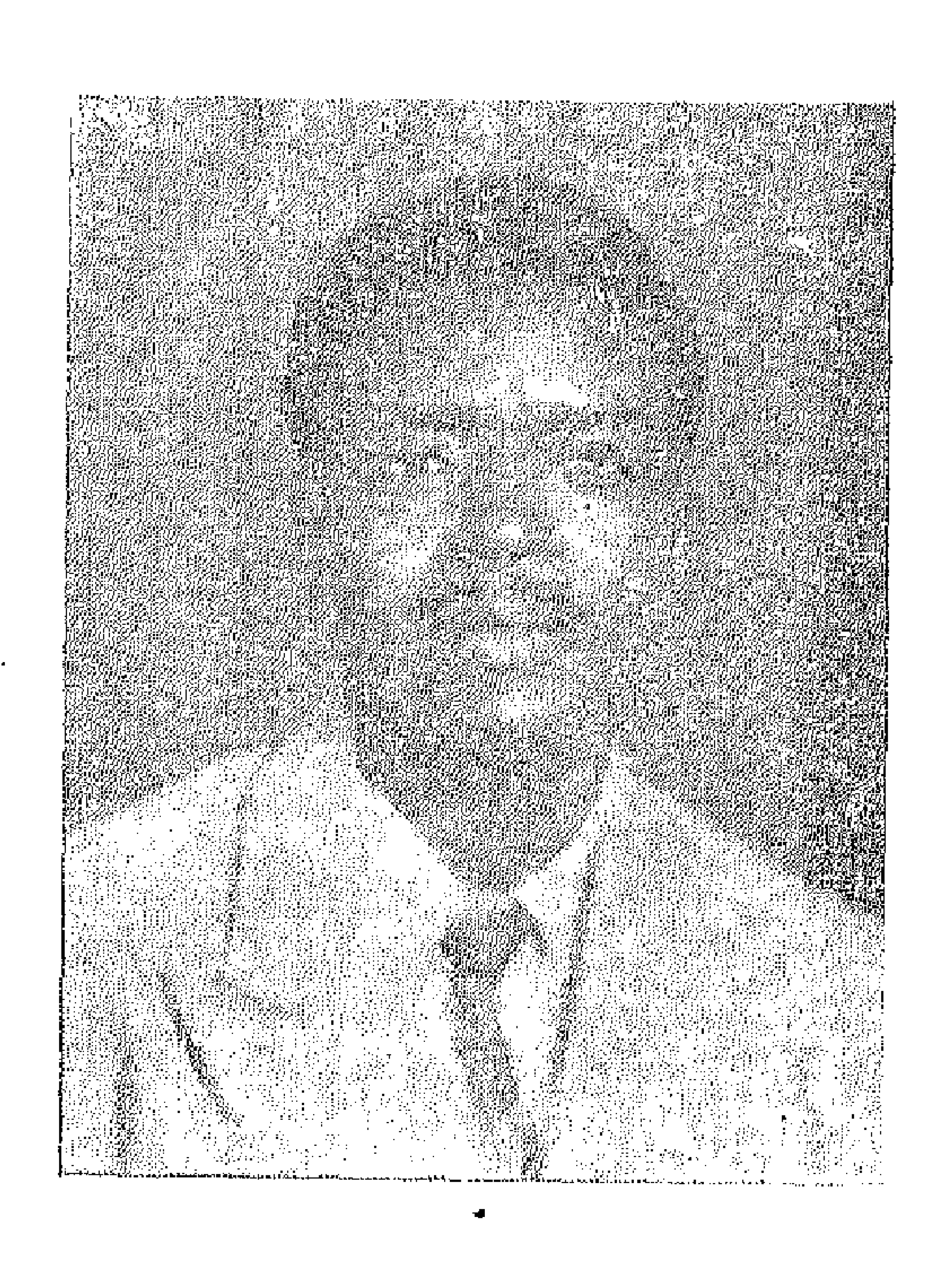
افريقيا الاستوائية الفرنسية

غانه الاسبانية

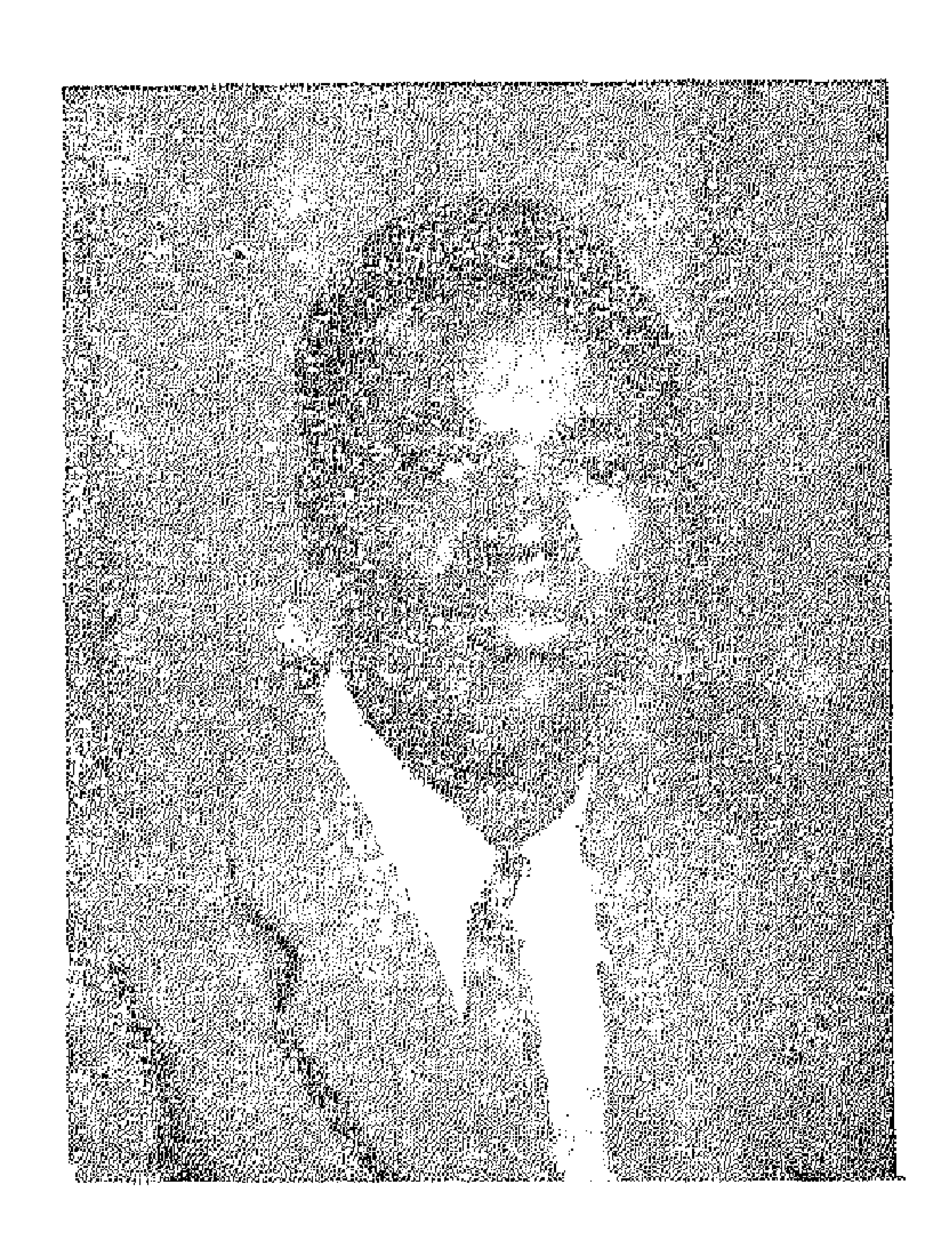
افريقيا الاستوائية الفرنسية

كفاح الكامرون

للوحدة والاستقلال



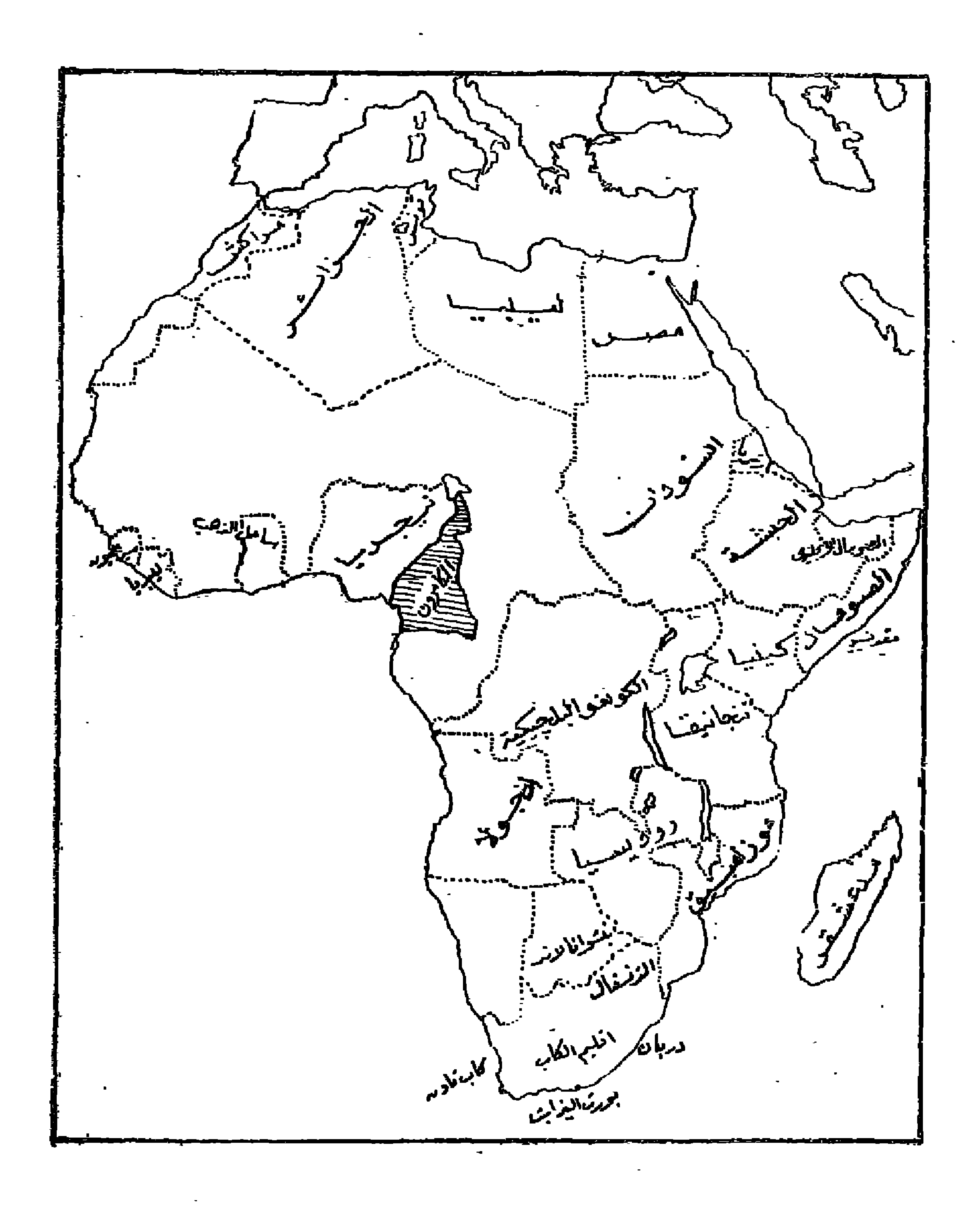
الدكتور فيلكس رولاند مومى
رئيس الحزب



السيد ارنست اواندى
مساعد الرئيس



السيد كنجى أبل
مساعد ثانى للرئيس



مراكش
الجزائر
تونس
ليبيا
مصر
السودان
الحبشة
الصومال
كينيا
مقديشو
تنجانيقا
الكونغو البلجيكي
نيجيريا
الكاميرون
ساحل الذهب
ليبيريا
أنجولا
روديسيا
موزمبيق
مدغشقر
بتشوانالاند
الترنسفال
اقليم الكاب
دربان
كاب تاون
بورت اليزابث

مقدمة للمترجم

يشرفنى أن أقدم لقراء العربية ترجمة صادقة لمشاعر الطلبة الكامرونيين دون تحريف فى أسلوبهم ولا فى طريقة تفكيرهم حتى يشعر القارئ بأنه يعيش مع هؤلاء المكافحين فى بيئتهم ، وقد راعيت ألا أخرج عن طريقة عرضهم لقضيتهم وأن لا أتصرف احتفاظا بأمانة نقل مشاعرهم .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأضم صوتى إلى الأحرار فى كافة دول العالم راجيا تحقيق الوحدة والاستقلال لشعب الكاميرون .

والله ولى التوفيق .

القاهرة فى ١٠/١٢/١٩٥٧

الـكاميرون

إن الغرض الأساسى من هذه النشرة هو شرح هذا الجزء الكائن فى قلب أفريقيا المجهول حتى الآن .

كتبها الطلبة الكامريتيون فى فرنسا للاشادة بمجد أبناء الكاميرون الذين اغتالهم الاستعمار الفرنسى فى سبتمبر عام ١٩٤٥ وفى مايو عام ١٩٥٥ ، وكذلك تمجيـــدا لآلاف الوطنيين المشردين اليوم فى الغابات هائمين على وجوههم بلا مأوى يكافحون مؤمنين بأن العقل والحق سوف يصلان بهم إلى النصر النهائى .

فهناك فى بقعة هامة من أرض أفريقيا شعب يكافح منـذ عام ١٩٤٨ من أجل تحقيق وحدة واستقلال بلاده .

وقد حاول الاستعمار ما استطاع أن يخفى أخبار جرائمه عن الرأى العام العالمى لا يمكنه من معرفة طبيعة مدى المعركة التى يخوضها الشعب الذى صمم على انتزاع حريته من براثن الاستعمار .

وكان من جراء منع أخبار هذه الثورة عن العالم أن أوساطا كثيرة ممن يهمهـا نجاحها — وكانت مصممة كل التصميم على مساعدتها — لم تكن تعرف أين تدور المعركة .

ولقد ساهم مواطنونا الموالون الذين يدرسون فى فرنسا فى كشف النقاب عما يدور فى هذه البقعة من القارة الأفريقية . وهم فى هذا يسيرون على نهج الطلبـة المصريين الذين لم يترددوا فى طرح أقلامهم جانبا ليحملوا السلاح بجانب جيش التحرير الوطنى ولمكافحة العدوان الاستعمارى الغاشم على مصر . كما أنهم ينهجون أيضا منهج طلبة الهندالصينية والطلبة التونسيين والجزائريين والمراكشيين فى هذا الكفاح الدائم ضد السيطرة الأجنبية .

مقـــدمة

لقد طلب منا الطلبة الكاميرونيون فى فرنسا ترجمة هـذا الكتيب ونشره . ونحن ننشره كما هو واثقين بأنه سيعطى فـكرة عامة عن الكميرون .

ولما كان هـذا الكتيب يظهر فى مرحلة حاسمة من مراحل تطور الكميرون فإننا نوصى به الذين يريدون معرفة مشكلة الكميرون ليس فقط من الوجهة السياسية المحضة بل من النواحى الجغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

ويمثل الكتيب الجهود التى يبذلهـا مواطنونا الطلبة الذين يتلقون العلم فى فرنسا ضمن حملتهم لتنوير الرأى العام الدولى عمـا يدور فى هـذا الجزء من إفريقيا .

إن القارة الإفريقية بأجمعها فى حالة ثوران سياسى وكل يوم يمر يأتى بأدلة على ذلك . فالهزيمة الفرنسية البريطانية فى السويس ودوى المدافع التى ما زالت تقصف فى الصحراء حيث تشتد المنافسة على البترول والأورانيوم . وإستقلال مراكش وتونس وغانة . كل هـذا يدل على إحتضار الاستعمار كما أن ما رسمه مؤتمر باندونج يعمل لتأكيد هذه الحقيقة

فلقد حاول الاستعمار الفرنسي البريطانى أن يجد لنفسه ملجأ فى أفريقيا السوداء آملا بل متوقعا أن يجد فى الكميرون والجابون ونيجريا آبار البترول التى فقدها فى الشرق الأوسط والصحراء الكبرى وعلما منه بأن التكتل أمر ضرورى لذلك فهو يسعى رغم الصعوبات الشديدة إلى إستمالة أصدقاء يعاونونه فى تحقيق أغراضه لا سيما وأن هذا يتطلب جوا سياسيا هادئا أمينا ولكن من أين له ذلك فقبرص تتحرك والنيران تندلع فى الجزائر والكميرون يغلى . . . .

إن مشكلة الكميرون هى مأساة خمسة ملايين من المواطنين يرزحون تحت نير الاستعمار الفرنسي البريطانى ، يطالبون بتوحيد بلادهم وعدم إنقسامها إلى قسمين محكومين بسلطات إستعمارية مختلفة ومنع الوصاية الأجنبية وتمكين أهل الكميرون من إدارة شئونهم بأنفسهم وتتلخص هذه الرغبات فى ثلاث كلمات " الوحدة والاستقلال العاجل " التى أصبحت أنشودة الكميرون .

وهذه الرغبات لا يسع الإنسان إلا التسليم بمشروعيتها .

فالمرأة العجوز البسيطة الساذجة كما قال أحد الموظفين الكميرونيين لريمون كارتييه تدرك حالما تصحو من نومها فى الصباح أنها تحت حماية هيئة الأمم المتحدة وأن بلدها ليس مستعمرة فرنسية بالمعنى المقصود من هذه الكلمة .

وهذه هى الحقيقة الأولى .

ولكن وصاية هيئة الأمم المتحدة لا تجدى شيئا ما لم تدعمها معاهدات أو اتفاقيات يلتزم أطرافها باحترامها . ولذلك عهدت هيئة الأمم إلى كل من بريطانيا وفرنسا بواجب مقدس هو قيادة الشعب الكاميرونى نحو طريق الحكم الذاتى والإستقلال دون أن تتجاهل أمانيه .

وهذه هى الحقيقة الثانية .

ولم يبق إلا أن نوضح المرحلة الثالثة وهى مرحلة التطبيق الفعلى للمبادىء المشار إليها وأن نبحث فيما إذا كانت بريطانيا العظمى وفرنسا تقودان شعب بلادنا نحو تحقيق الأغراض التى سبقت الإشارة إليها ونعرف من جهة أخرى ما إذا كان الكاميرونيون أنفسهم قد أعربوا عن رغباتهم فى الوحدة والاستقلال . وهـــذا هو أساس المشكلة الكاميرونية والصعوبة الواجب التغلب عليها .

ففى الكميرون الشرقية نجد فرنسا جادة منذ مايو سنة ١٩٥٥ فى قمع كل الشعوب المجردة من السلاح وقد ذهب إلى هناك فى شهر يوليو صحفى أمريكى وعنـــد عودته إلى بلاده لم يستطع إلا أن يكتب فى جريدته AfricaWeekly أن الكميرون تعانى الكثير من آثار الغزوات الدورية التى يقودها الفرنسيون والتى تشبه إلى حد بعيد أعمال القمع التى يقومون بها فى إفريقيا الشمالية ففرنسا بدلا من أن تقوم بتحقيق المهمة التى وكلت إليها من هيئة الأمم أصبحت حربا على شعب أعزل من السلاح كل هذا تحت بصر ورعاية هيئة الأمم المتحدة .

كما كتبت صحيفة (Temoignage Chretien) فى هذا المقام أن أكثر من ألف وخمسمائة قد قتلوا فى مقاطعة واحدة من الكميرون أثناء انتخابات ٢٣ ديسمبر عام ١٩٥٦ وبالرغم من المقاطعة التى قام بها الشعب الكميرونى نفسه لإنتخابات ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦ ، استطاعت فرنسا أن تنشئ جمعية تشريعية وهيئة تنفيذية تستخدمها فى ضم الكميرون الى الوحدة الفرنسية ويؤخذ من الإحصائيات الفرنسية ذاتها أن ٥٥ ./. من الناخبين قد قاطعوا الإنتخابات عملا بنصيحة حزب الإتحاد الكميرونى (U.P.C.) كما نشرت صحيفة (Press du Comeron) وهى صحيفة شبه رسمية فى الكميرون غداة يوم الانتخابات أن ٧٥ ./. من شعوب الشمال لم تشترك فى الإنتخابات وكتبت صحيفة (France-Observateur) أنه لم يشترك فى الإنتخابات سوى ١٤,٠٠٠ ناخب من ٦٩,٠٠٠ ناخب مقيد فى جداول الإنتخابات فى مدينة (Doula) التى تعتبر أهم مدينة عمالية فى البلاد ويمكننا أن نذكر صحفا أخرى أكدت نفس المعنى السابق ، ولنا بعد ذلك أن نتساءل ماهو المجلس التشريعى ومجلس الوزراء الذين تمخضا عن هذه الانتخابات ؟

إن المجلس التشريعى عبارة عن مجلس مكون من ٧٠ عضو لهم إختصاصات محدودة إنتخب على طريقة غريبة ، فالناخبون يصوتون مئة مرة مع إضافة أسماء الموتى إلى أسمائهم .

أما مجلس الوزراء فمكون من ١٠ أعضاء و ٥ وكلاء يرأسهم حاكم فرنسى له حق الاعتراض على قرارات المجلس ولذلك فان سلطات المجلس محصورة فى نطاق ضيق للغاية فالأعضاء ليس لهم سوى القيام بأدوار الممثلين فى حين أن السلطة الحقيقية فى أيدى المستعمرين وخصوصا

أن الحاكم باعتباره ممثلا لفرنسا يستطيع أن يستدعى البوليس والجيش بدون أخذ رأى رئيس الوزراء بحجة صيانة الأمن العام . كما أن قرارات مجلس الوزراء ليس لها القوة التنفيذية إلا إذا إنقضت عشرة أيام من تاريخ صدورها ولم يعترض الحاكم الفرنسى عليها .

وعلى ذلك يمكن القول أن الاستعمار قد غلف قطعة الأفيون بغلاف جديد . فسياسة فرنسا بالنسبة للكميرون منذ مايو سنة ١٩٥٥ هى خطة القمع العسكرى و إلغاء الحريات الأساسية للانسان وتطبيق الأحكام العرفية والخداع السياسى وفى الكميرون الغربية يتجه الطغاة الانجليز نحو تحقيق نفس الغاية وهى إدخال البلد فى عداد مستعمراتهم ويتبعون فى ذلك طرقا تختلف عن طرق الاستعمار الفرنسى ولكنها تشبهها إلى حد بعيد ولقد شهدت صحيفة (Africa Weekly) بذلك حينما قالت أن الاستعمار الفرنسى والانجليزى يهدف إلى إدماج مستعمراته فى بلاده .

فمنذ سنة ١٩٥٤ أحدث الانجليز فى الجنوب الغربى للكميرون تعديلات دستورية فأنشأوا مجلسا من ٢٦ عضو منهم ٢٣ منتخبين و ١٣ معينين من الحاكم الانجليزى كما أنشأوا هيئة تنفيذية من ٩ أعضاء منهم ٥ أفريقيين وفى جميع الأحوال تكون فى يد الحاكم الرئيس جميع السلطات الآمرة ويكون له حق الاعتراض على جميع قرارات المجلس والهيئة التنفيذية .

أما سكان الكميرون الشمالى الخاضع للادارة البريطانية فقد ألحقوا بمنطقة شمال نيجيريا عنوة ودون استشارتهم .

هذا ويلاحظ أنه بالرغم من نصوص اتفاقات فرساى سنة ١٩١٩ فقد ألحقت الكميرون الشمالية بنيجريا منذ سنة ١٩٢٣ ومما يدل على ذلك أن وزير المستعمرات الانجليزى قد أعرب بصراحة عن نوايا حكومته فى المؤتمر الدستورى الذى عقد بلندن حينما قال أنه يأمل أن يدرك أصدقاؤه الكيرونيين أن سعادتهم فى الحاق الكميرون بنيجيريا .

وقد اتبع الانجليز طرق المستعمرين الفرنسيين فحلوا بلا مبرر حزب الاتحادالكميرونى(.U.P.C)وجمعية الشباب الديمقراطى الكميرون(.J.D.C) وجمية الإتحاد الديمقراطى لنساء الكميرون (.U.D.E.F.E.C) كما نفوا ١٣من الشخصيات المسئولة بعد مصادرة أموالهم قائلين : إن عبد الناصر أمم القنال وصادر أموالنا فاذهبوا إليه لكى يدبر لكم وسائل العيش" .

ويقول أحد هؤلاء الذين نفوا ذاكرا ما لقيه هو وزملائه . . . وبعد أن قضينا شهرا تحت المراقبة فى فكتوريا وثمانية أيام فى سجن (Broad Strat Prison) بلاجوس شحنا فى طائرة كالسردين حتى الخرطوم .

ولا غرابة فى ذلك ! ! فقد مر قبلنا بهذه المحنة برمبيف زعيم فانا ومكاريوس من قبرص وبورقيبة وصاحب الجلالة سلطان مراكش والكاباكا زعيم أوغندا .

هل ترتكز مطالبنا على أساس سليم ؟

لقد أعلن روزفلت وتشرشل فى مؤتمر الأطلنطى على أن الاستعمار من الأسباب الرئيسية للحرب وأن الحل الوحيد لتجنبها هو الأخذ بيد الشعوب المستعمرة نحو الاستقلال .

وتنص الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من ميثاق عصبة الأمم المتحدة على أن الأغراض الأساسية لنظام الوصاية هو الاستقلال وفى ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧ إتخذت الدورة الحادية عشر للجمعية العامة قرارا بالأغلبية بمطالبة كلا من فرنسا و إنجلترا بمنح الكميرون الاستقلال فى أجل قريب .

وعلى ذلك فإن طلبنا للإستقلال حق لا نزاع فيه ففى ١٢ يوليو سنة ١٨٨٤ وضع زعماؤنا إتفاقية تقضى بأن تظل بلادنا تحت الحماية لمدة ٣٠ سنة أى أنه فى سنة ١٩١٤ كان يتحتم على بلادنا أن تستعيد استقلالها من الناحية القانونية والفعلية . كما أننا لم نستشار ولم نشترك فى وضع إتفاقية يونيو عام ١٩١٩ التى قسمت بلادنا إلى قسمين ولذلك فإن معاهدة فرساى غير نافذة المفعول فيما يتعلق بالكميرون لأنها :

(أ) عقدت من جانب واحد .

(ب) لأنها غير عادلة فالكميرون لم تكن دولة محاربة مهزومة .

وكان من الجدير عندما إنهزمت ألمانيا فى الحرب الأخيرة أن تقسم ولكن سخرية الاستعمار أبت إلا أن تقسم بلادنا .

ولا يمكننا أن نلتزم بمعاهدة لم نشترك فى توقيعها ولم تعقد برضائنا . فهناك إذن واقعة قانونية لا جدال فيها وهى تعويض ما أصابنا من خسائر وتحقيق وحدة بلادنا فأن القانون فى جانبنا فيما يتعلق باستقلالنا وتحقيق وحدتنا .

ولطالما طالبنا بلا جدوى بتسوية هذه المسألة عن طريق إستفتاء أما اليوم فإننا نعترض على هذا الإجراء ولكن إذا حدث المستحيل وارتاب أحد فى صدق هذه المطالب وشرعيتها فسوف نقبل فى نهاية الأمر هذا الاستفتاء لكى نثبت حسن نيتنا غير أن الاستفتاء ينطوى على احتمالات كثيرة فإذا وثقنا بالسلطات الإدارية فقد يخشى أن يغض من شأن الأمم المتحدة والحط من قدرها ولقد عمد الفرنسيون والإنجليز إلى حل الحزب الذى يمثل طبقا لإحصائياتهم ٨٥ ./ من السكان. فإذا ما ظل هذا الحزب منحلا فمن يتولى غيره التصويت فى الاستفتاء ؟ وهل يكفى أن تكون نسبة من الناخبين ١٥ ./ فقط من السكان ، إن فى الاقتصار على مثل هذا العدد الضئيل من الناخبين قلب للأوضاع والنظريات السياسية وتمكين الأقلية من وضع القوانين التى تطبق على الأغلبية وإملاء إرادتها عليها .

ولذلك يجب تحقيق الشروط التالية قبل إجراء الاستفتاء :

١ — تهيئة الجو السياسى الطبيعى الذى يتفق مع القرار رقم ١٠٦٧ للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فى دورتها الحادية عشر مما يترتب عليه :

(أ) (تهيئة الجو السياسي الطبيعي) إلغاء المراسيم الفرنسية الصادرة بتاريخ ١٣ يوليو سنة ١٩٥٥ وكذلك المراسيم الإنجليزية الصادرة بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٥٧ والتي قضت بحل أحزاب U.P.C., I.D.C., U.D.E.F.E.C.

(ب) إلغاء الإجراءات القضائية التي ترتبت على هذه الحوادث والإفراج دون قيد أو شرط عن جميع المعتقلين السياسيين التي تذخر بهم سجون البلاد .

(ج) عودة المنفيين السياسيين إلى الوطن .

٢ — تكليف الجمعية العمومية تعيين لجنة مكونة من أعضاء من غير الحكام الإداريين وممثلة لجميع بلاد العالم للإشراف على الاستفتاء .

٣ — إجراء انتخابات حرة عامة بالاقتراع السري في شطري البلاد يشترك فيها الكميروفيون فقط .

أما إذا عهدت هذه الإجراءات من جديد إلى مجلس الوصاية الذي تحول إلى وزارة مستعمرات على مستوى دولي فلا بد من ان نستنتج أن هيئة الأمم تخادع وحينئذ يعلم العالم الذي يرى ويسمع وبالأخص شعب الكميرون خفايا هذه المناورة .

ونأمل أن يحقق هذا الكتيب الهدف الذي ينشده وأن يكون مشعلا مضيئا للرأي العام العالمي في هذه المسألة .

وعلى ضوء هـذا الأمل نرجو من كل قارئ — كل قارىء فرنسي أو انجليزى — ألا يقتصر فقط على القراءة بل أن يعمل لكى يسهل على الشعب الفرنسي والشعب الإنجليزى اللذان ما زالا يؤمنان بتقاليدهما أن يحكما على مدى التعارض الذى يفصل بينهما و بين حكوماتهما .

وذلك لكي تظل الحكومة الفرنسية فى نظر الجميع رمزا للتقـدم والديمقراطية بعد أن كادت تواجه حربا عنصرية من شأنها أن تحط من قدرها .

القاهرة فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٧

المكتب الرئيسى

لجمعية اتحاد الشعوب الكميرونية فى الخارج

الدكتور فيليكس رولاند مومى

رئيس جمعية اتحاد الشعوب الكميرونية

كينج أبيل

وكيل جمعية اتحاد الشعوب الكميرونية

أرنست أوندى

وكيل جمعية اتحاد الشعوب الكميرونية

الفصل الأول

أين يقع الكميرون ؟

يقع الكميرون على مفترق الطرق بين إفريقيا الغربية وأفريقيا الوسطى الاستوائية بين خطى عرض ٢ ، ١٣ شمالا وخطى طول ٩ ، ١٦ (طولا) شرقا (حسب توقيت جرينتش) وهو عالم خليط من السود الذين يقطنون بلاد ذات طبيعة مختلفة النواحى تزيد حياه الإنسان تعقيدا ، ويقطنه حوالى ٤,٥٠٠,٠٠٠ نفس ذات بشرة متعددة الألوان والطبائع موزعة بين سودانيين و بانتوس وأشباه البانتوس والساميين .

الفصل الثانى

ماهى أوضاع الحياة الإقتصادية فى الكميرون الشرقى ؟

أولا — الغابات — يوجد حوالى ١٦ مليون هيكتار أى حوالى ٣٣٪ من المساحة كلها تحتوى على مواد مختلفة كالأبنوس والأكود الأكوم وكذلك ٣٠٠٠ طنا من المطاط يصنع فى Dizangue و ٨٠,٠٠٠ طنا من الخشب صدرت فى عام ١٩٥٣ .

ثانيا — أهم المنتجات الزراعية المعدة للتصدير هى الكاكاو ، اللبن ، الموز ، اللوز ، زيت الفول ، الفول السودانى ، القطن ، الدخان .

ثالثا — يصدر الكميرون أكثر من مليون رأس من الماشية إلى الكنغو البلجيكى وهى موزعة كالآتى :
الغرب — ٣٦,٠٠٠ رأس من البقر ، ٥٠,٠٠٠ رأس من الغنم والماعز ١٠,٠٠٠ خنزير .

منطقة — Adamion — ٥٨٠,٠٠٠ رأس من البقر .

الشمال — ٥٠٠,٠٠٠ رأس غنم .

رابعا — توجد فى الكميرون مناجم غنية بالقصدير والذهب والمنجنيز والرصاص والتنجستن والموليدين والتيتان .

ولكن لا يزال استغلال هذه المناجم بدائيا .

خامسا — مصادر القوة أهمها الفحم الأبيض ومساقط ساناجا ونيونج ونيتم وفينا .

سادسا — التجارة حسب ماجاء فى كتاب مسيو B. Lambezat

المعنون باسم الكميرون والذى صدر فى باريس سنة ١٩٥٤ من صفحة ١٣٤ الى ١٣٦ .

ولا يمكن تقدير التجارة الداخلية حتى بصورة تقريبية نظرا لكثرة الاستهلاك الشخصى وذلك لنقص البيانات الإحصائية .

التجارة الخارجية : يعتبر الاتحاد الفرنسى سنة ١٩٥٢ أول مورد للكميرون الذى يستورد منه ٧٥ ٪ من وارداته منها ٧٠ ٪ من فرنسا ذاتها وكذلك أول عميل له (٦٠ ٪ من الصادرات منها ٥٥٫٥ ٪ لفرنسا) .

وسوف نرى أن هذا الاتجاه يضر بالكامرونين لحرمانهم من العملات الأجنبية علاوة على سيطرة رؤوس الأموال الفرنسية على الاقتصاد الكامرونى .

الفصل الثالث

وضع الكميرون

ماهى الصفة التى يتصل بها الكميرون بالوحدة الفرنسية ؟

أولا — كانت الكميرون تحت الحماية الألمانية فى الفترة ما بين سنة ١٨٨٤ وسنة ١٩١٤ ثم شطرت إلى جزئين فى عام ١٩١٦ أحدهما يخضع لفرنسا والآخر يخضع لبريطانيا تحت رعاية عصبة الأمم ومنذ عام ١٩٤٥ تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة ولما كانت السلطات الحاكمة قد قبلت الوصاية الدولية فقد التزمت أساسا بالآتى :

(أ) النهوض بالشعب حتى يصل إلى المرحلة التى يستطيع فيها تولى أموره بنفسه .

(ب) النهوض بمصالح الوطنيين وجعلها فى المرتبة الأولى (م ٧٣٥ من ميثاق عصبة الأمم) .

(ج) تحقيق مساهمة الشعوب المحلية فى إدارة الإقليم عن طريق تقوية الأجهزة الديمقراطية الممثلة للشعب حتى يستطيع للشعب أن يعبر بحرية عن النظام السياسى الذى يرغبه (م ٥ من اتفاقات الوصاية ص ٤) .

ثانيا — أن العهد الذى أخذته فرنسا على نفسها مماثل تماما لما اتخذته بالنسبة لمستعمراتها ونصت عليه فى مقدمة دستورها الصادر فى سنة ١٩٤٦

وقد أكد Mathiot, Vedovato وهما من فقهاء القانون أن الوصاية ليست إلا معاهدة حقيقية بين فرنسا والأمم المتحدة .

هذا وينص الدستور الفرنسى الحالى فى م٢٨ على أن المعاهدات المبرمة بين الدول لا يؤثر فيها القانون الوضعى ولا الدستور نفسه وقد استقر رأى القضاء على أن هذه المادة مفسرة ومما يؤكد ذلك أن الدستور الفرنسى الصادر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ينص فى مقدمته على " أن الجمهورية الفرنسية أمينة على تقاليدها التى توحى لها بالخضوع لأوامر القانون الدولى العام .

لهذا يكون للمادة ٢٨ من الدستور الحالى أثر رجعى فتطبق على الاتفاقات كميثاق الأمم المتحدة المصدق عليه من فرنسا قبل صدور هذا الدستور .

ويترتب على ذلك أن تصبح للكامرونيين والتغوليين صفة قانونية ثابتة يستطيعون بمقتضاها المطالبة بتحقيق مصالحهم وبحقهم فى الاستقلال حتى ولو أدى ذلك إلى مخالفة القوانين الفرنسية الوضعية .

ثالثا — إن وصاية الأمم المتحدة على الإدارة الكامرونية تظهر فيما يلى :

(ا) إلزام السلطات الإدارية بتقديم بيان شفوى للجمعية العمومية عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للكاميرون

(ب) إرسال بعثة لزيارة البلاد بصفة دورية .

(ج) دراسة المطالب التى تقدم كتابة أو شفويا من الكامرونيين أنفسهم أو من الغير لتحقيق مصالحهم .

الفصل الرابع

استفادة الكامرون من نظام الوصاية

هل يعتبر نظام الوصاية مفيدا للكاميرونيين كما ارتأت الغالبية المناهضة للاستعمار فى هيئة الأمم المتحدة ؟

فلتحكم بنفسك بعد دراسة الأرقام والوثائق التى تتعلق بالكاميرون الشرقية على الأقل .

أولا — الحالة الاقتصادية

(ا) طرق المواصلات :

أقامت السلطات الحاكمة ١٦٤ كيلو مترا من السكك الحديدية فى ٣٦ عام فى حين أن الألمان قد تركوا فيها عام ١٩١٤ حوالى ٣٤٠ كيلو مترا . ولا يوجد فى الكاميرون التى تكاد تبلغ مساحتها مساحة فرنسا سوى ٣ لاف كيلو مترا من الطرق الدائمة ، ويبدو أن هذه السكك الحديدية وهذه الطرق أنشئت لخدمة الهلال الخصيب (مناطق شرق الدوولا والياوندى — والأدولووا) ذات الموارد الخصبة والمزدحمة بالسكان الأجانب .

(ب) دخل الأجراء :

يوجد فى مزارع ديرتج ثلاثة آلاف وخمسمائة عامل وعائلاتهم أى حوالى ١٠ آلاف شخص يعيشون حياة بؤس .

فالأجر يتراوح بين ٥٩ و ٧٢ فرنك فى اليوم ، ولما كان لا يؤخذ هناك إعانات عائلية أو تأمين اجتماعى فيكفى بعملية حسابية بسيطة التحقق من أن كل فرد ملزم بأن يعول ثلاثة أشخاص تقريبا . فيكون متوسط دخل كل شخص حوالى ٢٠ فرنك يوميا .

وقد نشرفى كتاب Democratie Nouvelle أن الأجر اليومى المتوسط للشخص هو ٤٠ فرنك أى ١٢٠٠ فرنك فى الشهر .

(ج) دخل غير الإجراء :

يشترى الرسل والمستعمرون المنتجات بأثمان بخسة ويبيعونها بإثنى عشر ضعف فى السوق الخارجى . ففى عام ١٩٥٤ منع مكتب التموين بيع كميات ضخمة من الكاكو ثم اشتراها بسعر فرنك للكيلو وباعها بسعر ١٨٠ فرنك للكيلو .

(د) المستوى المتوسط للعيشة :

لقد فرض على الجميع بالاستيراد من فرنسا بأثمان مرتفعة أما الحاجيات الممكن استيرادها من الخارج بأثمان معتدلة فهى ممنوعة (صحيفة الموند بتاريخ ١٦/١٠/٥٥) مثال ذلك إن القمح الوارد من فرنسا يزيد ثمنه بنسبة ٨٠ ٪ عن ثمن الاستيراد من الخارج ويزيد ثمن السكر بنسبة ١٠٠ ٪ (لافى فرانسيز ١٦/٤/٥٤) ومن جهة أخرى فإن الأثمان الأساسية ارتفعت من ١٠٠ فى سنة ٤٩ إلى ١٣٣ فى سنة ٥٢ وذلك حسب تقدير الإدارة (الحقيقة أن نسبة الارتفاع أكثر من ذلك) بينما الأجور استمرت على

ماهى عليه(Dimocratie Nouvelle 955, p.430)وتقول صحيفة فرانس كاثوليك بتاريخ ٥٤/٢/٢٦ أنه إذا ما علمنا بأن الغرفة التى لا تزيد مساحتها عن ٢ متر تؤجر بـ ٣٥٠٠ فرنك شهريا لعدة أشخاص وأنه يجب دفع ضريبة قدرها ١٨٠٠ فرنك سنويا عن كل شخص يزيد عمره عن ١٤ سنة (فى بعض المناطق) يتبين لنا حالة البؤس والجزع التى يعيش فيها هؤلاء الأشخاص .

ثانيا — الحالة الصحية

إن عدد مجموع الأطباء لا يتجاوز ١٢٥ طبيبا . فيكون لكل ٢٥٠٠٠ نسمة طبيبا واحدا ، مع ملاحظة أنه فى المدن يخصص بعض الأطباء لخدمة الأجانب وحدهم .

إننا لا ننكر بأن هناك جهودا بذلت للقضاء على بعض الأوبئة مثل مرض النوم وذلك لحماية الأيدى العاملة والمستعمرين أنفسهم ويلاحظ أن مجموع الأماكن الموجودة فى المستشفيات الخاصة والحكومية لا يزيد عددها عن ١٨٥٥٠ سريرا بينما عدد السكان يزيد عن ٣١٧٤٠٠٠ نسمة فيكون هناك إذن سرير واحد لكل ٣٦٦ نفس . ولا يغيب عن البال أنه نظرا للتفرقة العنصرية فالأبنية مقسمة جزء للإفريقيين وتعدادهم ٣١٦٢٠٠٠ والآخر للأجانب وتعدادهم ١٢٠٠٠ مما يدل على أن عددا كبيرا من الكامرونيين اللذين فى المستشفيات يفترشون الأرض أو يغادروا المستشفى قبل الإبلال من أمراضهم .

ثالثا — الحالة الثقافية

إن السياسة التعليمية لا تمت بصلة إلى الثقافة والمدنيــة الكامرونية فاللغات السائدة فيها لا تظهر فى البرامج حتى باعتبارها لغات أجنبية . إلا أن الألمـان درسوا بعض منها مثل الأوندو والباسا . ففى عام ١٩١٤ علموا حوالى ٤٢,٧٤٤ طالبا كانوا موزعين على ٢٣٢ مدرســة حكومية وشبه حكومية .

و بالرغم من هذه البداية الحسنة فإن أر بعين عاما من الوصاية الفرنسية لم تسمح بنشر التعليم إلا بين ٦ ./٠ من مجموع الشعب ، كما أن هذه النسبة قد تكبدت تكاليف باهظة وقاست الكثير من العنصرية . فقد وضع هذا العهد المظلم نظاما تحكمى ظالم للامتحانات فيما يختص بانتقال الطلبة من سنة إلى أخرى .

كما حددت إدارة التعليم السن للالتحاق بالمدارس وهــذا طبعا يضر بالوطنيين نظرا لوجود صعوبات جمة تمنعهم من الالتحاق بالمدارس فى السن المحدد وتضطرهم أحيانا إلى الانقطاع عن دراستهم .

رابعا — ما هو غرض المشروعات الاستغلالية الفرنسية ؟

غرضها ضمان الحد الأقصى من المنافع للمستعمرين وذلك :

(١) بتمكينهم من الاستيلاء على الأراضى الإفريقية ، فقد منحت الإدارة الاستعمارية هيئة فرنسية أراض مساحتها ١٧٠٠٠هكتار لم يستغل منها سوى ٦٤٥٠ هكتار .

(ب) للمستعمرين وحدهم الحق فى تولى المناصب العليا فإن ٣٦٣ موظفا يأخذ كل منهم مبلغ ٢ مليون فرنك سنويا . كما أن المقاولين منهم والمباشرين للأعمال الحرة يتمتعون بأجر مرتفع جدا فأدوات العمل التى تقدم لهم تصبح مملوكة لهم بعد انتهائهم منها . والدليل على ذلك أنه عندما أريد تنفيذ مشروع رصف ٨٠ كيلومترا من الطرق الدامة صرف لإخوان رازل مبلغ مليون و ٤٠٠,٠٠٠ فرنك وبعد أول مراجعة منحوا ٢ مليون و ٨٠٠,٠٠٠ فرنك .

وبالنسبة لرجال الصناعة فى الشركات المختلطة فهم لا يتعرضوا للخسارة وكثيرا ما تدر عليهم أعمالهم أرباحا كثيرة .

ولم ينس الاستعمار تجارة ، فيسهل لهم احتكار الأسواق وخاصة الأسواق الخارجية .

الفصل الخامس

وضعنا السياسى

هل تتجه فرنسا بنا إلى الاستقلال السياسى الذاتى على الأقل ؟

الجواب : لا . . . لأن الطرق الفاشية تفرض نفسها عليها لحماية النظام الإستعمارى ، لذلك فإن الحريات العامة غير معترف بها للوطنيين بعكس الأوربيين المستعمرين ، كما أن المناصب العامة لا تسند إلى الأكفاء بقدر ما تسند إلى المحاسيب ناهيك عن الغش فى الإنتخابات والنزعة العنصرية التى تلعب دورا هاما فيها ، فالمبشرون وكبار الموظفين يعطون أصواتهم للأقلية كما لا يتورع رجال البوليس فى إرهاب الناخبين لإعطاء أصواتهم لمرشح الإدارة . وكان من الطبيعى أن تستبعد الحركات التحررية من جداول المراجعة الإنتخابية ولجان الانتخابات ، كما أن الإدارة قد اتخذت احتياطات إضافية بأن أعطت البطاقات الانتخابية للغالبية المرضى عنها منها ، فالإدارة تطلب حسب ما يتراءى لها تقديم بطاقات تحقيق الشخصية أو شهادة الميلاد أو رقم التعداد أو صورة من الدبلومات التى حصل عليها الناخب إلى غير ذلك من الاجراءات التى لا تتم إلا بثمن مرتفع وبعد وقت طويل .

ومن هنا يمكننا أن نعرف كيف تم انتخاب المجلس الإقليمى للكاميرون فأعضائه عبارة عن موظفين أو رؤساء قدامى خاضعين لنفوذ الإدارة ، ومع ذلك فسلطة هذه الجمعية لا تزيد إلا قليلا عن سلطة مجلس عمومى

إقليمى فى فرنسا وحتى إذا وسعت هذه السلطة بموجب مشروع الإصلاح الدستورى فلن تحول دون نزوات المشرع الأجنبي. كما أن جميع المجالس المحلية الأخرى معينة من الإدارة ... ولنا أن نتساءل بعد ذلك كيف يستطيع الشعب الكاميرونى أن يقاوم ؟

فلا تكاد تظهر حركة وطنية ما حتى تخمد فور ظهورها — كما أن الإجتماعات المرخص بها يفرقها البوليس هذا فضلا عن أن المتظاهرين والمضربين معرضين للقمع والفصل من وظائفهم والاعتقال و إليك بعض الأمثلة على ذلك :

ففى عام ١٩٥٠ ألقى القبض على جميع رؤساء جمعية اتحاد الشعب الكاميرونيين إثر مؤتمر Duchaug الذى انتخبهم .

وفى سبتمبر عام ١٩٥٢ منعت الإدارة عقد مؤتمر جمعية اتحاد الشعوب الكاميرونية ولم يجتمع إلا بعد أن تدخلت هيئة الأمم المتحده ، وفى فبراير عام ١٩٥٥ حكم قاضى بلدة إديا على ثمانية عمال بالسجن بمدد تتراوح بين سنة وأربع سنوات بحجة أنهم أهانوا وانتهكوا حرية العمل، وقد أيدت محكمة الاستئناف هنا الحكم بالنسبة لستة عمال غيابيا وفى غياب شهودهم ومحاميهم ، ولا نعلم إذا كانت محكمة النقض ستؤيد الظلم الذى أوقعته العدالة الاستعمارية .

وفى ١٨ أبريل سنة ١٩٥٥ اقتحمت قوات البوليس مجلس جمعية اتحاد الشعوب وفتشت رؤساءه وقبضت على زوجة السكرتير العام وعلى أربعة وعشرين شخص واحتجزتهم كرهائن .

وفى Doula جرح البوليس فى ١٣ مايو أربعون شخصا . وألقى القبض على ٧٣ بينهم ٣٧ إمرءة . . . الخ .

بل إن الإدارة قد كلفت علاوة على هذا الاضطهاد الجماعى ، بعض القتلة للإعتداء على الرؤساء فاغتيل عدد كبير منهم تحت سمع وبصر قوات الأمن وظلت هذه الجرائم بلا عقوبة على الرغم من الوعود التى أعطيت من حكومة منديس فرانس بإجراء تحقيقات عنها والقصاص من مرتكبيها ، ومع ذلك فقد استمرت الحركات التقدمية فى عروضها للتعاون ففى ٥٤/٤/٢ اقترحت جمعية الشعوب الكامرونية على الحاكم العام إنشاء مجلس محلى منتخب فى كل مقاطعة مكون من أعضاء وطنيين ولكن الإدارة لم تعر هذا الطلب أية أهميـه بل فضلت المضى فى السياسة التى وضعهـا مستر Pré وقد كتب مسيو Huber بأن أحسن عمل يمكننـا أن نقوم به هو خلق معارضة من الأفريقيين أنفسهم لكل حركة تحررية وهكذا طبق جميع المغرضون الساميون الحركات المصطنعة كحركة النهضة الكامرونية التى لم يزد عن ثلاثة عدد الأشخاص الذين حضروا المؤتمر الذى عقد فى يادندى فى مارس سنة ١٩٥٤ والواقع إن هذه السياسة المناهضة للديمقراطية لم تكن فعالة ، فالحركات التقدمية مستمرة فى إقناع المواطنين بالخطر المحيق بهم وبوضع بلادهم الدولى .

ولذا فإن مسيو أوجولا اغتنم سقوط وزارة لانييل فراح يسعى للحصول على أحد المناصب الوزارية ، واستطاع أن يصبح وزيرا للصحة بعد أن كان مجرد نائب بسيط ثم عين وزيرا للعمل فى وزارة منديس فرانس التى

كان فيها مسيو نورون وزيرا للمستعمرات — وفيما يلى مقتطفات من المقال الذى نشرته عنه فى هذا الصدد صحيفة Aspects de la France لاندريه. مال فى عددها الصادر فى ١٩٥٤/١٠/٢٩

لقد طلب أوجولا إلى بورون الإطاحة برأس سوكارد مندوب فرنسا السامى لدى الكامرون ذلك أن أوجولا يلقى على سوكارد تبعة فشل دعايته لا بين البيض فحسب بل بين الافريقيين أيضا — وقد صمم بورون على إرضاء رفاقه — فعين المندوب السامى بارج لدى الأمم المتحدة بينما طلب إلى سوكارد مغادرة يونديه لكى يحل محل بارج فى مدغشقر .

وكان بريه قد اضطر إلى مغادرة غينيا فى ظروف لا زالت ماثلة للآن فى أذهان جميع كبار الموظفين إلى حد أن ل . جاكينو الذى كان وزيرا للمستعمرات فى ذلك الحين رأى ضرورة إقصاء بريه عن منصبه . ولقد أتاح قدوم بورون لبريه الخروج من العزلة التى فرضها جاكينو عليه وبعد أن عمل برأيه بورون على إرضاء ديفر وأوجولا عمد إلى ترشيح نفسه مكان سوكردو فى يونديه، وهو لا يفتأ يسعى جاهدا للحصول على تأييد جميع معاونيه لهذا الترشيح والله وحده يعلم مقدار البراعة التى أوتى بها ولاريب أنه يتمتع بتعضيد أوجولا على أثر اتفاق تبادل المنفعة الذى عقد بينهما، على أمل أن يتمكن أوجولا بنفوذه فى التغلب على المعارضة الشديدة التى يبديها جميع نواب الكاميرون (عن مجلة "لايتوال" لسان حال إتحاد الشعوب الكاميرونية فى عددها رقم ١٠ الصادر فى مارس ١٩٥٥) .

هناك إذن من سيركل اليه رسميا بالقيام بعملية قمع رادعة فى يونديه بقصد إعادة اعتبار مسيو اوجولا "الماهض للاستعمار" وسوف يحتم عليه على الأقل وقبل كل شيء أن يشل حركة اتحاد شعوب الكاميرون المناوئة للنائب أوجولا وفى الواقع فما كاد مسيو برى يصل إلى الكاميرون حتى اتبع نحو هذه الحركة سياسة كشف لنا المسيو هوبر فيما بعد عن مضمونها ، وقد كتب مسيو برى فى خطاب له " إنى ما زلت مقتنعا أنه يجب عزل البلاد التى تسود فيها مبادئ جمعية اتحاد الشعوب الكامرونية وحصرها فى نطاق ضيق حتى لاتنتشر هذه الآراء بين الشعوب الأخرى".

ومنذ ذلك الحين تملك المشرفين الأوربيين على الكاميرون نوع من الهستيريا الجماعية وكان نتيجة ذلك أن نشر فى الجريدة الرسمية للكاميرون قرار من المندوب السامى خول بموجبه لكل سلطة إدارية أو قضائية الحق فى استعمال القوة لتفريق إجتماعات الحركات القدمية مما أدى إلى إعلان حالة طوارئ جزئية ، وقد ردت الحركات التقدمية على استفزازات الإدارة المتكررة بالهدوء واحترام القانون .

واستمر الوطنيون يسلون دون جدوى تظلماتهم العديدة إلى مجلس الوصاية كما ندبوا ثلاث مرات فى ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ لدى اللجنة الرابعة للجمعية العمومية سكرتيرهم العام روبين أم ينوب الذى أدلى ببيانات شفوية كان فى شأنها أن أوضحت الموقف للدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة .

فكان أن طلبت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فى مجلس الوصاية القيام بزيارة الكاميرون لاستفتاء الشعب والتثبت من رأيه فى المسائل التى أثارتها العرائض المقدمة لها ، وبذلك أصبح واضحا أن هيئة الأمم ستساق بشكل أو بآخر إلى إجراء تحقيق محلى فى المسائل الخاصة بوحدة واستقلال الكامرون ، لم يعد بعد ذلك للحكومة الفرنسية لوثوقها مقدما من هزيمتها سوى أن تلجأ إلى منع الأهالى من التعبير عن رأيهم بحرية بل ذهب PRE إلى أبعد من ذلك بأن تعهد قبل أن يتولى منصبه بالقضاء على جمعية اتحاد شعوب الكامرون فى ستة أشهر ، ومنذ ذلك الوقت اتخذت جميع الوسائل الموصلة إلى هذه الغاية ، إلا أنه قبل البدء فى تنفيذ الخطة العاملة (الاغتيالات) رؤى محاولة اقناع جمعية اتحاد شعوب الكامرون بالرجوع إلى الحظيرة وأسندت هذه المهمة لمن هو أهلا بالقيام بها على الوجه الأكمل. وهنا ظهر المسيو هو بوى زعيم الساحل الناجى المنتمى إلى حرب والذى استسلم أمام المسيو متران وعصبته سنة ١٩٥٠

وكانت جمعية اتحاد شعوب الكامرون قد أضطرت سنة ١٩٤٨ لكى تضمن لها وضعا قانونيا إلى الانضمام إلى هذه الحركة ولكن دون أن تسير وراء مسيو هو بوى فى خيانته للصالح القومية .

وقد باءت بالفشل جميع المحاولات التى قام بها المسيو هو بوى لضم جمعية اتحاد شعوب الكامرون إلى سياسته الفاسدة ، كما فشل النائب تسيكايا الذى ندب رسميا لدى الجمعية لهذا الغرض ولم تنجح كذلك الجهود التى بذلتها الحكومة والإدارة لوقف حركة الكامرون القومية . فاتجهت الحكومة الفرنسية إلى حبك دسيسة خيالية للوقيعة بالوطنيين فعقدت

اجتماعا لما سمته الجبهة القومية لمكافحة الشيوعية وقد أدى هذا الاجتماع إلى اشتباك بين أعوانها و رجال جمعية اتحاد شعوب الكامرون، فصادف هوى الإدارة التي كانت تهدف إلى اغراق الحركات التقدمية فى الدم ، فانتهزت هذا الحادث وأرسلت قوات سنغالية بقيادة مسيو برى للسيطرة على الموقف فنتج عن ذلك قتل ٥٠٠٠ مواطن وحرق ٢٠٠ منزل فى دولا فقط علاوة على الثمانمائة أمر الذى أصدرها القاضى كو بالقبض بتاريخ ٢٨ مايو .

فهناك مئات من الوطنيين الذين سجنوا ونفو من أقصى شمال اللارجيو والموكولو إلى قلعة نائية فى أقصى الشمال . وتقول صحيفة Erance Observateur فى ذلك فى عددها رقم ٢٨٨ أن المساجين فى حالة يرثى لها فهم خاضعون لنظام قاس صارم ولا يعطى الواحد منهم فى اليوم سوى رأس من اللفت المسلوق بالماء ولا يسمح لهم بالاستحمام ولا الخروج من زنزانتهم والكثير منهم يقاسى من مرض الدزونتارية .

وفى الوقت الذى تشتد فيه الاضطهادات يقوم المسيو برى بملاحقة الكامرونين المشكوك فى أمرهم حتى فى باريس، كما أن المحامى الذى جاءوا به من فرنسا للدفاع عن أعضاء جمعية اتحاد شعوب الكامرون يلاقى أشد الصعوبات للقيام بمهمته .

وفى ١٣ يوليو عام ١٩٥٥ أصدر مجلس الوزراء الفرنسى مرسوما بحل جمعية اتحاد الشعوب وهيئة الشباب الديمقراطى للشعوب وجمعية الاتحاد الديمقراطى لنساء الكاميرون ، مستندا فى ذلك إلى قانون كان قد صدر

فى فرنسا فى ١٠ يناير عام ٣٦ يخول للحكومة الحــق فى حل الجمعيات الخاصة الذى يهدد نشاطها سلامة الوطن الفرنسي ويلاحظ أن هذا القانون لا يطبق إلا فى الجزائر والمستعمرات ولم يكد يصدر هذا المرسوم حتى قبض على أعضاء جمعية اتحاد الشعوب ! وأعلنت الأحكام العرفية فلم يبق بعد شد الشعب يواق إلا أن تحضر البعثة التى وعدتنا بها هيئة الأمم المتحدة .

وقد وصلت فعلا فى ١٨ أكتوبر لكى تستسلم أمام المسيو برى الذى كان قد أعلن قبل وصولها بيوم أن ليس لفرنسا أن تتلقى أوامر من مجلس الوصاية بشأن إدارتها للكامرون . وفى يوم ٢٠ أكتوبر بدأت البعثة مهمتها بأن أعلنت من بلدة فورموزو بأنها لن تقابل إلا ممثلى الهيئات التى لها كيان قانونى ، أو الأفراد الذين يتكلمون باسمهم فقط ، فان دل هذا التصريح على شيء فهو يدل على تراطىء سافر أو استسلام مخزى .

وقد لقيت هــــذه البعثة صعوبات جمة وعبر عن ذلك رئيسها مسيو Porsinville بقوله " بأن البعثة كانت بين المطرقة والسندان " .

وبالرغم من جو الإرهاب الذى كان يعترض البعثة إذ كانت محاطة دائما بقافلتين مسلحتين من العسكريين مهمتهما تشتيت الأهالى من القرى فقد أظهر الشعب الكامرونى بطولة نادرة ، فقد قبض على ثلاثين شخصا فى يوندا بتهمة تقـــديم عرائض واتخذت إجراءات مماثلة فى المناطق الأخرى . وفى أيزيكا مزق العلم الكامرونى وقبض على بعض الوطنيين

كل هـذا تحت بصر رجال البعثة وفى جونديا طلب ثلاثة وطنيين كان البوليس يلاحقهم ملجأ لدى البعثة فسلمتهم إلى السلطات المحليـة وفى Foumbain ذبح شاب يبلغ من العمر ١٨ سـنة لإيداعه مجموعة من العرائض التى تتضمن مطالب الوطنيين فى عربة رئيس البعثة .

وتكررت هذه المآسى فى كل إقليم مرت بها البعثة هذا وقد وصل عدد العرائض التى قدمت إلى ٤٠,٠٠٠ كلها تطالب بتوحيـد واستقلال الكامرون ولم تخرج على مطالب الوطنيين سوى ٥٠٠٠ من خدم الاستعمار هاجمو جمعية اتحاد الشعوب الكامرونية واقترحت اللجنة فى تقريرها بشرعية حل الحركات التقدمية واعتبرت أعضاء جمعية U.P.C. مشاغبين ، ولم يذكر التقرير شيئا عن مستقبل الكامرون وعن توصيات الجمعيـة العمومية لهيئة الأمم . " فلينظر العالم كيف تحترم الحريات الأساسية التى كفلها الدستور الفرنسى وكيف تطبق على الكامرونيين ، وكيف تحترم اتفاقات وتصريح حقوق الإنسان !! " .

ولينظر أيضا كيف يمهد المستعمرون الفرنسيون للكامرونيين الطريق إلى الديمقراطية . . . .

أيها الديمقراطيون الفرنسيون إن هـذه السياسة العنصرية والفاشية سياسة النهب والسلب تنفذ باسمكم . فهل أنتم موافقون عليها أم لا . . ؟

الفصل السادس

ما هى جمعية اتحاد الشعوب الكامرونية ؟

ماهى الحركات التقدمية ؟

١ — بجانب لجان جميعية الطلبة الكامرونيين واتحاد نقابات الكامرون والاتحاد الديمقراطى واتحاد نقابات الكامرون الذى يتزعمها جاك نجوم المعتقل منذ مايو الماضى، يوجد ثلاث حركات أخرى تقدمية أولها U.P.C ثم اتحاد النساء الكامرونى الديمقراطى و جمعية شباب الكامرون الديمقراطى

٢ — تعتبر هـــذه الهيئات أساس الحركة الوطنية فهى تكافح حتى الموت الاستغلال الاستعمارى وقد نجحت فى خلق وتنمية فكرة الوحدة فى نفوس الشعوب ، فى حين يعمل الاستعمار للتفريق بين السكان لتحقيق أغراضه ، وتولت غرس روح التضحية بين المواطنين للصالح العام فكانت ومازالت مبعث الوعى الوطنى ، والدليل على ذلك أن أنشودة الكامرون تدوى منـــذ ١٩١٤ مطالبة بالوحدة والاستقلال ، فبينما كانت بعثة هيئة الأمم المتحدة تزور الكامرون فى شهر نوفمبر المـــاضى ، مزق الوطنيون العلم الفرنسى متحدين بذلك الموت ورفعوا مكانه العلم الكامرونى ، كما قوبلت البعثة عند مرورها بالمنطقة البريطانية بجموع محتشدة هاتفة بالوحدة .

وفى المنطقة الفرنسية حيث مازال الإرهاب مسيطرا عليها كثيرا مانسمع الشعب يردد هذه العبارة ”نحن نتوقع أن يلقى القبض علينا جميعا ولكن الكامرون يساوى هذا الثمن “

الفصل السابع

هل اتحاد شعوب الكاميرون

أقلية من الناقمين والفاشلين ؟

يقول مسيو هوبير لأحد مرؤوسيه فى خطابه الهام المشار اليه آنفا :

” يلوح لى أنه من الأهميـة بمكان ألا تظهر أنك تبدى إهتماما بهذا الشعب الطيب . . وإنى أذكرك أن اتباع هذه الطريقة (الاعتقال بحجة التحقق من الشخصية) من شأنه أن يلقى فى روع الأهالى أننا إنما نعلق أهمية بالغة على نشاط اتحاد شعون الكاميرون ! ! .

تبا لهـا من سياسة النعام ! فلكى يكسبوا الرأى العام الداخلى والعالمى يعمد رجال الإرساليات والاستعمار إلى إظهار اتحـاد شعوب الكاميرون بمظهر ” حفنة من المشاغبين “ حسب تعبير مسيو رولان بريه نفسه — ولنستعرض ما ساقتـه بعض الصحف — التى لايمكن إتهامها قط بأنها تدعو إلى ” المثالية الهدامة “ — من تفنيد لهذا الزعم الباطل — تقول صحيفة ” كومبا “ فى عددها الصادر فى ٣٠ مايو سـنة ١٩٥٥ : ” لقد استطاع الحزب أن يضم برنامجا سياسيا جمع حوله ٨٠ ألف عضو فى بلاد لايكادعدد سكانها يتجاوز٣ملايين نسمة وتقول جريدة”لا كروا “فى عددها

الصادر فى ٦ أبريل سنة ١٩٥٥ " إن اتحاد شعوب الكاميرون قد استطاع بفضل تنظيمه الدقيق أن ينشر نشاطه فى جميع أرجاء البلاد " .

أما " لورور " فتؤكد فى عددها الصادر فى ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ قائلة " كما يقول مسيو بيناريه — إن المناهضين لانتدابنا لايوجدون بين عامة الشعب فى بونديه العاصمة وفى دوالا الميناء الكبير فحسب ، وإنما نجدهم أيضا بين الفلاحين بل وفى قلب طبقة البرجوازية التى كانت أكثر الطبقات استفادة من استعمارنا " .

ترى على أى شىء تقوم هذه التأكيدات التى لايمكن أن يتطرق اليها الشك ؟ إنها ترتكز على حقائق مقنعة لاتقبل الجدل ، ولقد لاحظنا الغرور الذى تنطوى عليه سياسة " المعارضات الأفريقية " وكذا الطابع الزائف للحركات المماثلة ثم هل نحن فى حاجة إلى الإشارة إلى فشل الاجتماعات التى تعقد فى هذا الصدد منذ حل الحركات التقدمية ذلك أن تلك السياسة لاتستطيع أن تزعم قط أنها تتمتع بتأييد أية طبقة شعبية ، فى حين أن الشعب يتهافت على حضور اجتماعات اتحاد شعوب الكاميرون ، ويقوم رغم بؤسه المدقع ، بتمويل نشاط الحركات التقدمية بما فى ذلك تنقلات مندوبيها لدى الأمم المتحدة ، وليس أدل على ذلك من قوائم المشتركين وسجلات الاشتراكات — ويقول ستالين " إن قوة الحركة القومية رهن باشتراك الطبقات الكبرى للأمة وعامة الشعب والفلاحين فى هذه الحركة " . (الماركسية والمسألة القومية والاستعمارية صفحة ٤١)

ترى أى مدى إذن تبلغه قوة هذه الحركات التقدمية التى تعبر عن أمانى شعب الكاميرون بأسره !! .

الفصل الثامن

هل جمعية اتحاد الشعوب هيئة دكتاتورية ؟

كذبة أخرى تهدف الى بلبلة الرأى العام .

أولا — جمعية اتحاد الشعوب جمعية ديمقراطية أصيلة .

١ — كما تشهد بذلك لوائح تنظيمها وخاصة المواد الآتية :

المادة ٨ — إن الديمقراطية مكفولة داخل الجمعية وذلك بانتخاب أعضائها المسؤولين طبقا للأوضاع التى تضمن بصورة ديمقراطية التعبير السليم عن الإرادة الحرة لكل تابعيها .

المادة ٩ — تصدر قرارات الجمعية بأغلبية الأعضاء الحاضرين على ألا يقلوا عن النصف .

المادة ١٤ — يسأل كل عضو أمام مرشحيه كما يسأل مباشرة أمام اللجنة العليا .

المادة ١٥ — يجب على كل عضو فى الجمعية اتباع النظام المقرر داخلها وتطبيق القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات العليا .

وكما أن نصوص القانون الأساسى للجمعية مستوحاة من روح الديمقراطية الحقة فان نظام العمل فيها يتصف بالديمقراطية الخالصة ، فقد لزم الأمر

خلال حوادث مايو الماضى دعوة الجمعية العمومية لعقد اجتماع غير عادى لتقرير المفاوضة لا مع المفوض السامى ولكن مع الوزير نفسه ، لذلك فإن القرار الصادر بحل الحركات التقدمية طبقا للقانون الفرنسى الصادر فى ١٩٣٦/١/١٠ لا يعتبر شرعيا للأسباب الآتية :

(١) إن الجمعية ليست عبارة عن مجموعة من الأفراد فقط ولكنها هيئة شرعية .

(٢) إن جمعية اتحاد الشعوب ليست مجموعة من المحاربين ، لكنها جمعية ديمقراطية لم تعمل قط لإشاعة مظاهرات مسلحة فى الشوارع وكيف لها ذلك لما كان سكان الكامرون لم يحملوا السلاح قط حتى فى وقت السلم .

كما أن الجمعية تنادى بالكفاح السلمى وفى حدود القانون فتعلن دائما فى منشوراتها بأن الكامرون لا يحتاج الى كفاح مسلح لتحقيق الوحدة والاستقلال .

إن انتصار الشعب الكامرونى على الاستعمار أمر محقق فى نطاق النصوص الدولية وطبقا لمبدأ حق الشعوب فى حكم نفسها بنفسها .

(٣) إن الجمعية لا تهدف الى المساس بالأراضى الفرنسية فهى على العكس من ذلك ترغب فى إعادة الكامرون الى حدوده الطبيعية ، كما أنها لا تفكر قط فى قلب النظام الجمهورى لحكومة فرنسا بالقوة بل ترجو إحلال ديمقراطية حقة فى الكامرون بدلا من الديكتاتورية الحالية .

(٤) إن الجمعية " فى نظر أعدائها " تعتبر خطرا على أمن وسلامة الجمهورية الفرنسية وعلى فرض صحة هذا فإن القانون الذى استندت عليه فرنسا فى حل الجمعية (قانون ١٩٥٦/٤/١) لايمكن أن يطبق إلا على الجزائر والمستعمرات وليس على الكامرون الذى لم يكن مستعمرة فرنسية أو انجليزية فى يوم من الأيام .

ونخلص من هذا كله أن المستعمرين خلعوا على هذه الجميات صفات لم تكن لها بل بالعكس تنطبق على طرقهم الفاشية الطاغية، لذلك يتحتم على مجلس الدولة كما قال السيد مومية رئيس هـذه الجمعية أن يطالب بإلغاء مرسوم حل هذه الجمعية .

ثانيا — هل جمعية الشعوب الكامرونية شيوعية ؟

الشيوعية هى الصفة التى يخلعها المستعمرون على هذه الجمعية كلما شعروا بخطر يهدد امتيازاتهم الحزبية .

١ — ففى الكاميرون وقبل تعيين الأسقفين الأولين الوطنيين أنهم المسئولون فى الكنيسة الكاثوليكية للأجانب غالبية القسس الوطنيين بالشيوعية لا لشىء إلا لأنهم يطالبون بتطبيق القانون الكنائسى، ولاغرابة أن ينضم هؤلاء القسس جميعهم إلى الذين يحاربون جمعية اتحاد الشعوب الكامرونية فقد أرسل مطارنة الكامرون فى أبريل سنة ١٩٥٥ تحذيرا الى المسيحيين أنذروهم بالخطر الناتج عن اتجاهات اتحـاد الشعوب الكامرونية الحالية . وكان هذا التحذير بايعاز من المطران لوفبر رئيسى أبرشيه دكار والمندوب البابوى فى أفريقيا السوداء. وعلى الرغم من تفاهة هذه التهمة فقد نشرت فى الجريدة التى هى لسان حال المندوب السامى الرسمى .

٢ — إن جمعية الشعوب الكامرونية هي حركة شعبية لم يحدث أن اصطبغ نشاطها بصفة دينية بدليل أن المؤتمر الذى عقد فى سبتمبر عام ١٩٥٢ كان يضم ٣٦ من الكاثوليكين و ٣٦ بروتستنت و ١٢ بروتستنت فرنيسى و٣ مسلمين و ١٣ فتيشت .

وهذا التوزيع العادل يبين أن جمعية الشعوب الكامرونية ليست حركة دينية كما لا يخفى ذلك على المبشرين . فجميع حملاتهم ضد هذه الجمعية تهدف إلى إظهار النضال الذى تقوم به بصورة حرب دينية .

وإننا نذكر (R. P. Coudrey) حينما سار على رأس قوات مسلحة التى حرقت المركز الرئيسى للجمعية فى دولا والأب برنار الذى أصدر الأمر بإطلاق النار على الشعب فى لوم وسدد بنفسه السلاح على أطفال المدارس هؤلاء الصغار الذين جذبهم إليه بصفته كاهنا مستشهدا بقول المسيح " دعوا الأطفال الصغار يأتون إلى " .

مسكين أيها المسيح ! ! ! مساكين أيها الكامرونيين ! ! !

٣ — وفى مؤتمر صحفى عقد فى باريس فى يناير سنة ١٩٥٣ صرح السيد نيوب السكرتير العام للجمعية بأن الشعوب المستعمرة لا يمكنها اتباع سياسة حزبية ولا سياسة الدولة ومن باب أولى سياسة رجل . وإن هذه الشعوب تتبع سياستها الخاصة التى تهدف إلى التحرر من نير الاستعمار وإن فى كفاحهم للوصول إلى تحقيق هذا الغرض دائمى التفكير .

فهم يرقبون الحكومات والأحزاب ، والأشخاص والصحف ، لا من حيث مبادئهم أو برامجهم إنما من حيث موقفهم إزاء مطالب شعوب بلادنا .

هذا هو وضع الجمعية بالنسبة للشعوب الكامرونية .

٤ — فإذا كان هذا الموقف لا يكفى لإقناع أعداء الشيوعيين الألداء فلا أقل من أن يصغوا إلى أقوال معارضين آخرين للشيوعية . فقد كتبت جريدة المونذ فى تاريخ ٢٩ و ٣٠ مايو ما يأتى : "إن اتحاد شعوب الكامرون يعتبر فى الأوساط السياسية كهيئة تابعة للشيوعية فى حين يعترض زعماؤه على هـذه التهمة ولو أنهم يسعوا فى الخارج والداخل للحصول على تأييد لنشاطهم . فقد سافر المسيو أوم نيوبى عدة مرات إلى هيئة الأمم حاملا عرائض احتجاج على الإدارة الفرنسية . فضلا عن أنه يحوز فى الداخل على تأييد نقابة العمل وهى الهيئة الوحيدة المنظمة تنظيما قويا " .

٥ — فلا أساس إذن لجميع التهم التى أسندت إلى اتحاد شعوب الكامرون إذ أن هدفها الإنانية العمياء . فالغرض الأوحد لاتحاد شعوب الكامرون يتلخص فى تحقيق وحدة سكانه ونهضتهم ورفـع مستوى معيشتهم ، كما نصت عليه المادة الأولى من قانون تنظيمهم . ففى الوقت الذى قررت فيه حكومة فورد توتنبجن ، ويرى وقـد تملكتها النعرة الاستعمارية ، اعتبار اتحاد الشعوب الكامرونيـة بأنها خارجة عن القانون كانت تقوم هذه الجمعية بتنفيذ برنامجها بأن أسست كلية ومستشفى

شعبيين ، الأمر الذى أثار حقد الرجعيين للعناية الظاهرة التى أولتها الجمعية لتحقيق أمانى الشعب الكامرونى .

٦ — ولنفرض جدلا أن الشعب الكامرونى يرغب فى اعتناق المبادئ المركيسية فكلما ازدادت معارضة الدول الأجنبية لهذا الاتجاه قويت تلك الرغبة ، كما وضح ذلك للاستعماريين الفرنسيين فى خلال الحركات التقدمية وفى الانتخابات النقابية التى جرت فى الصيف الماضى والتى كانت نتيجتها أن حصلت هـذه النقابات على ٩٦ فى المائة من مجموع الأصوات ، على الرغم من المجازر التى حدثت فى مايو الماضى وحبس السكرتير العام للنقابات العمالية والأحكام الظالمة التى صدرت ضد المضربين ومصادرة أمكنة النقابات وفى الضغط الذى حصل فى هذه الانتخابات . وقد علقت جريدة La vie françaeis et internationnale على نتيجة هذه الانتخابات بأن قالت إن الكامرونين أقوى من الفتناميين الذين شهدناهم سنة ١٩٤٥ . كما نشرت جريدة الأوبزرن اللندنية سنة ١٩٥٣ مقالا قالت فيه ما يأتى : " فى هـذه الآونة الحرجة يعمل الفرنسيون على خلق سكان شيوعيين فى الهند الصينية أكثر من الذين يقتلونهم " .

إن السياسة الخرقاء التى تسير عليها فرنسا فى الكامرون ستؤدى إذا ما استمرت عليها إلى ازدياد عدد الشيوعيين المتحمسين فيها .

الفصل التاسع

هل تمارس جمعية إتحاد الشعوب نشاطا معاديا لفرنسا

إنه لإفتراء صارخ أن توجه مثل هذه التهمة لحركة لم تكف عن مد يدها إلى المستعمرين الفرنسيين طالبة صداقة حقيقيـة بين الكاميرون وفرنسا والتى دربت أعوانها ومحبيها على التضامن بين الشعوب .

والواقع أن الجمعية تدرك ضرورة تعاون شعوب العالم طبقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة ولهـذا فإن رؤسائها وأعضائها يؤمنون بالتضامن الدولى . فلا يخلطون بين الشعب الإنجليزى والإستعمار الإنجليزى الذى يسيطر على الشعوب و بين الشعب الفرنسى والمستعمرين الفرنسين الذين سلبوا وذلوا شعوب بلادنا .

ويجب علينا أن نحذر إخواننا الكاميرونيين من سياسة التفرقة العنصرية ويجب عدم إتباع سياسة البغض والكراهية ضد البعض بحجة الكفاح لتحرير السود . فالتفرقة العنصرية لا تتفق وفكرة التطور .

و بالنسبة لفرنسا خاصة فقد كتب السيد Um Nyobe ما يأتى :

”إن الشعب الفرنسى كان ومازال رمزا للتقدم والديمقراطية فنحن لسنا أعداء الفرنسيين بل أعداء هؤلاء الذين يتبعون سياسة رجعية تخالف المبادئ الجمهورية التى يعتنقها شعب فرنسا ، كما أن صحيفة صوت الكاميرون

تشرت ـ تأكيداً منها بعدم الخلط بين الشعب الفرنسي والمستعمرين الفرنسيين برقية الجمعية، لمناسبة أول السنة الجديدة عام ١٩٥٥ والتي جاء فيها " يتمنى لكم مكتب الاتحاد الكامرونى باسمه و باسم الشعب سنة سعيدة وحياة مديدة ونجاح فى المعركة لوحدة و استقلال الكامرون — بلغوا أصدقاؤنا الفرنسيين أملنا فى توطيـد علاقات الصداقة لإنتصار الديمقراطية — سلامنا الأخوى ". وتقول هذه الصحيفة أيضا فى مناسبة أخرى أن الشعب الكامرونى يشيد بالأمر الصادر بوقف القتال فى الهند الصينية، وينادى بتوحيد الجهود ومضاعفتها لتثبيت أسس السلام والتعايش الدولى .

هذه هى المبادئ التى تنادى بها جمعية إتحاد الشعوب وتنشرها بين جموع الكامرونين، ولكنها لا ترضى المسيو أوجولا الذى يصرخ قائلا :

" إن جمعية إتحاد شعوب الكامرون ترفض الاتحاد الفرنسى " مالك ياسيدى تمادى فى الحقد ؟ ألا يجدر بك قبل كل شىء أن تتفق مع ممثـل فرنسا الرسمى فى هيئة الأمم وهو المختص فى مثل هذه الشئون والذى صرح بما يأتى : فيما يتعلق بالتحرر السياسى فالشعوب التى تحت الوصاية لهـا الحق إذا ما رغبت أن تحقق أمانيها خارج الإتحاد الفرنسى .

وهذا الوضع الذى نصت عليه المـادة ٥ من اتفاقات الوصاية هو الذى دافعت عنه وأقرته جمعية إتحاد الشعوب ، إذ أعلنت أن مشكلة الاتحاد الفرنسى ستنظر حالما تتم وحدة الكامرون ويصبح له حكومة ومجلسا نيابيا ، الذى يحق لها وقتئذ دون غيرهم المفاوضة فى العلاقات التى تربط الكامرون بفرنسا طبقا لمـا جاء بالمـادة ٦١ من الدستور الفرنسى .

الفصل العاشر

بماذا يطالب الشعب الكامرونى ؟

أولا — انه يطالب بالوحدة :

لأن التقسيم الجائر الذى منيت به البلاد كان وما زال بمثابة عملية تشريح وحشية مؤلمة .

(١) إن تاريخ البلاد وتاريخ التكوين الطبيعى للإنسان يدلان بصورة قاطعة على وحدة الشعب الكامرونى ، وهذه حقيقة اعترف بها مؤرخون فرنسيون أمثال المسيو فوسار الذى أثبت فى كتابه " دراسة الكامرون " أن اختيار خط ما يوكراوا كحدود بين الكامرون الفرنسى والإنجليزى لم يلاحظ فيه قط وحدة البلاد التاريخية ، الأمر الذى أدى إلى خلق مشكلة إنسانية بالنسبة للآلاف العائلات المشتتة .

(٢) إن هذه المشكلة هى مسألة عدالة أيضا . فهذا الشعب الذى لم يعلن الحرب على أحد لا بل ضحى بدمه لمناهضة المعتدى النازى قد فرض عليه بهذا التقسيم عقوبة أشد من العقوبة التى أوقعت على المعتدى نفسه فلا أقل إذن من أن توفر له الأسباب التى تسهل عليه تحقيق هذه الوحدة وهو الذى ضحى بأبنائه لكى تحيا فرنسا حرة .

(٣) إن وحدة الكامرون مســألة شرف ومنطق واحترام الذات والمبادئ ، فما من ديمقراطى ، فــردا كان أو جماعة ، إلا اعترف بحق الشعوب فى حكم نفسها بنفسها ، ولما كانت الوحدة هى أمنية الشعوب الكامرونية فيجب العمل بكل ما فى وسعنا لتسهيل وتحقيق هذة الوحدة حفظا لكرامة هذه البلاد .

(٤) والواقع أن وحدة الكامرون شرط أساسى لتحقــيق كرامة الإنسان نظرا لما تقاسيه الأسر الكامرونية من المتاعب والإهانات . فبالوحدة فقط تستطيع هــذه الأسر أن تنهض وأن تستفيد من الموارد العديدة التى تزخر بها المنطقتان الفرنسية والإنجليزية .

ثانيا — الإستقلال :

وهذه أيضا مسألة منطق واحترام للشخص الآدمى . فمهما تعددت النعوت التى تعطى للاستعمار فسيظل كما يعرفه الجميع عبئا ثقيــلا وعائقا لنهوض الشعب الرازح تحته . فبدلا من السير بالكامرون نحو الاستقلال طبقا للمادة ٧٦ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة منع الاستعمار وخاصــة الفرنسى تسرب أى نوع من الحضارة إلى الشعوب الكامرونية كما حرمهم كل مظهر من مظاهر الديمقراطية لكى يسهل عليه استغلالهم .

وقد سلك المستعمرون جميعهم هذه الخطة ، فالمرشال بيجو كان يزج بالجزائريين فى كهوف ضيقة مظلمة حيث كانوا يلقون حتفهم مختنقين ، وفى ٢٧ مارس عام ١٨٤٤ صرح جول فرى فى مجلس النواب الفرنسى

أن من ينشىء مستعمرة كمن يفتح نافذة له وأنه يجب القول صراحة أن الأجناس الراقية تتمتع بحقوق على الأجناس المنحطة ، أضف إلى ذلك التعذيب الوحشي الذى يرتكب لا فى الهند الصينية وفى كينيا بل فى مراكش والجزائر حيث ارتكبت فظائع مروعة فبقرت بطون الحاملات بالبنادق وسجن وذبح الشيوخ والأطفال .

إن الاستعمار كما يصفه التاريخ منذ أجيال مضت لا يمكن أن يعمل على تهيئة البلاد المستعمرة للاستقلال والسير بها فى مدارج الرقى والرفاهية، وذلك لأنه دائب السعى والبحث عن العناصر التى يحتاج إليها لتحقيق أغراضه وللحصول على أكبر فائدة له فى البلد الذى يستعمرها .

ولما كانت التبعية الدولية هى أساس الفقر والجهل كما قال رابندرانات تاجور فان من حقنا كمواطنين أن نحصل على الاستقلال القومى .

ثالثا — الوحدة والاستقلال العاجلين :

إننا نتساءل فيما إذا كان لم يحن الوقت بعد لإزالة الظلم عنا ولتحقيق سعادة خمسة مليون نسمة .

فطبقا لتوصيات هيئة الأمم المتحدة لقد حان منذ عامين الوقت للبدء فى المشاورات المبينة فى المادة الخامسة فى اتفاقات الوصاية ولتمكين الشعوب الكامرونية من التعبير بحرية عن النظام الذى يلائمهم .

فقد أوصت الجمعية العمومية فى القرار الذى اتخذته بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٩ بضرورة دعوة الكامرونيين للإدلاء باقتراحاتهم الخاصة بإنشاء دولة متمتعة

بالاستقلال الذاتى وذلك ابتداءمن عام ١٩٥٤ ، وقد يقول البعض أنه بالرغم من وضع الكامرون القانونى الذى لا اعتراض عليه إلا أن شعبه لم ينضج بعـد للحصول على الاستقلال العاجل . ولكن لا يمكن أن يؤخذ هـذا القول بعين الاعتبار فالتاريخ والعقل يثبتان لنا بطريقة لا تحتمل الجـدل أن الاستعمار وخاصة الفرنسى غير قادر على قيادة الشعوب نحو الاستقلال ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان كثيرا من البلاد التى كانت مستعمرات قديمة تحكم اليوم نفسها وتتطور بسرعة تفوق سرعة الدولة التى كانت تابعة لها . ولنا فى التاريخ الحديث مثل حى وهى الهند فقـد استطاعت بعد سبع سنوات من استقلالها أن تبعث بفنانين وميكانيكيين إلى الخارج وأن تتزعم حركة السلم العالمى رغم أنها كانت قبل عشر سنوات عاجزة كما كانوا يزعمون .

نخلص من هذا أن فى إمكان الكامرونيين أن يقوموا أسوة بغيرهم بالسعى المجدى ولكى نزيل كل معارضة ضـد مطالبتنا بالاستقلال الناجز سنتولى الرد مباشرة على السؤال الذى وجه بهذا الصدد .

الفصل الحادى عشر

هل فى وسع الكامرون أن يحيا إذا ما استقل ؟

١ — إن الاستقلال الذى تطالب به الحـــركات التحررية لايمت بصلة ما إلى نظام يعتمد على موارده الخاصة . فقد أعلن الأحرار فى ١٩٥٥/٤/٢٢ بأنهم يطالبون بإنهاء نظام الوصاية و إنشاء دولة ذات سيادة و بأنهم يعتمـــدون على العناصر الفرنسية الشريفة وعلى الأجانب الذين لم تفسدهم الدعاية الاستعمارية . فالإستقلال فى نظرنا مستمد من السيادة التى يتمتع بها الشعب والتى يمارسها وفقا لمصالحه . لذلك فهو يرغب فى توثيق روابط الصداقة الحرة الحقيقية مع الشعب الفرنسى العظيم بصفة خاصة .

وعلى هذا يجب أن يرتقى أولا الشعب الكامرونى إلى تلك السيادة التى فى استطاعته أن يمارسها منذ الآن والتى تتطلب توافر المنتجات والعناصر الطيبة .

فقد اعترفت الدوائر الرسمية نفسهـا أن الكامرون يعتبر أغنى البـلاد الأفريقية بالموارد الطبيعية وان فى استطاعته النهوض بالصناعات والعمل على إزدهارها . فإذا كانت بلاد كثيرة حافظ البعض منهـا على استقلاله وحصل البعض الآخر عليه رغم افتقارها إلى الموارد المـادية الطبيعية ، فمن باب أولى أن يحصل الكامرن الغنى بموارده على الاستقلال العاجل .

٢ — وربما رد الأب المحترم مولر على ذلك بأن الانسانية لا ترضى بأن تظل الثروات التى منحها الله للشعوب المتخلفة وأوصاهم باستغلالها لمصلحة الجميع مهملة بسبب جهلهم وكسلهم . وانه لمما يؤسف له حقا أيها الأب المحترم ان لا يستجيب الاستعماريون إلى توصياتكم فيما يتعلق باستخدام هذه الثروات لصالح الجميع ، فقد طلب قداسة البابا نفسه أن تزيلوا كابوس الاستعمار عن هذه الأمم التى تختلف حضارتها عن الحضارة الغربية إذ صرح أن فى المبادئ الأساسية لتحقيق سلام عادل وشريف أن يكون للأمم كبيرة كانت أو صغيرة قوية أو ضعيفة الحق فى الحياة والاستقلال .

وقد أعطى الاستعماريون أنفسهم الدليل القاطع على نضوج الكامرونيين التام . فليس هناك من يجهل فى افريقيا أن الأوربيين يقتصر عملهم على مراقبة الأعمال للحصول على جميع الأرباح والمرتبات الضخمة وأن العمل المضنى الدقيق يقع على عاتق الزنوج .

ومما يثبت ذلك ما قاله المسيو لبينرا الحاكم الإدارى العام فى كتابه فقد اعترف بأن النظام النيابى قد امتزج بتقاليد السكان وأنه يسير سيرا مرضيا لما أظهره المجلس من النضوج الحقيقى ، كما اعترف المسيو أوجولا المشهور بنزعته الاستعمارية أنه لكى تحيا الهيئات النظامية يجب أن يتولاها رجال أكفاء ثم زاد على ذلك بأن فى الكامرون أمثال هؤلاء الرجال .

ولما كان المجلس يكاد يتكون بكامله من منتخبى الإدارة وكان هؤلاء الممثلون يمارسون عضويتهم بجدارة فمن باب أولى أن تبرز بصورة أوضح

كفاءة مجلس مؤلف بكامله من كامرونيين وطنيين مدربين على النظام لما أبلوه من الكفاح ضد الاستعمار .

وفيما يتعلق بالإنتاج فإننا نسوق مثلا حيا لما أحرزه الكامرونيون من التقدم فى هذا الميدان على الرغم من العوائق التى وضعها الاستعمار فى سبيلهم . إن إنتاج الموز فى أفريقيا يرجع إلى ما قبل عام ١٩٤٦ وقد ظن البعض خلال هذه الفترة أن مقتضيات التسويق وعمليات الجنى والنقل وما تتطلبه من جهود وتعترضه من صعوبات من شأنها أن تثبط عزيمة المزارعين الافريقيين وأن تضطرهم إلى بيع محصولهم إلى جيرانهم الأوروبيين .

إلا أن صغار الفلاحين قد كونوا فيما بينهم منذ سنوات عديدة نقابة للمنتجين كما أن بعضهم قد انضم إلى جمعيـــة الادخار ، فتوصلوا بفضل ذلك إلى زيادة إنتاجهم حيث بلغ ١٦٧٠٠ طن عام ١٩٥١

كل هذا يثبت بصورة قاطعة أن الكامرون أصبح ناضجا لنيل استقلاله عاجلا . لذلك نؤيد جميعنا مطالبه باسم الصداقة الفرنسية الكامرونية .

الفصل الثانى عشر

ما هو تجاوب الحكومة الفرنسية مع هذه المطالب ؟

١ — سبق أن بينا أن اتحاد الشعوب الكامرونية يضم نسبة كبيرة من الكامرونين ولنا أن نستنتج من ذلك أن ٨٥ فى المائة من الشعب الكامرونى يؤيد نظرياته وعلى الرغم من انحياز هذه الغالبية العظمى إلى جانبه فما زالت فرنسا ترفض بعند الاعتراف بالصفة التمثيلية لهذه الحركة . ولكن لما كان تيار الاتحاد جارفا فقد تظاهرت فرنسا بالتطور معه فاخترعت ما أسمته بالقانون المنظم محاولة فى ذلك بطريقة ماهرة ضم الكامرون الى الاتحاد الفرنسى و بالتالى تعريض البلاد إلى خطر داهم لا قبل لها به

فالوضع يتلخص إذن كالآتى . فى الوقت الذى يطالب فيه الشعب الكامرونى بالإجماع الوحدة والاستقلال العاجلين ، تحاول الحكومة الفرنسية أن تفرض على هذا الشعب ضد إرادته نظاما لضمه إلى الاتحاد الفرنسى وهذا هو السبب الأساسى للأزمة التى نشأ عنها الاتحاد القومى .

٢ — معارضة الاتحاد القومى للقانون المنظم :

ليس الاتحاد القومى حزبا أو حركة سياسية بل هو تيار من المفروض أنه يجرف معه جميع طبقات الشعب نحو أهداف مشتركة فما أن وجه اتحاد

الشعوب الكامرونية بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٥٦ نداءه الذى حث فيه الشعب الكامرونى على الاتحاد حتى تجاوب الشعب معه وشكل الاتحاد القومى بتاريخ ٩ يونيه بفضل النشاط الذى أبداه المسيو ستو بو بريزو . ثم حدث بعد ذلك أن انضمت الأحزاب والحركات السياسية إلى الاتحاد القومى واتخذت فى هذا التاريخ قرارا أعلنت فيه اعتراضها على جميع ما احتواه القانون المنظم كما طلبت استفتاء شعبيا تحت رقابة لجنة منتدبة من هيئة الأمم المتحدة وتشكيل مجلس كامرونى منتخب انتخابا عاما ، للخروج بالكامرون من المأذق الذى هو فيه .

وقد قابلت فرنسا هذا التيار بأن قامت بمناورتها التقليدية فسعت للفرقة بين الشعب الكامرونى بقصد السيطرة عليه فكان أن انقسم الاتحاد القومى فيما يتعلق بالاشتراك فى الانتخابات وقرر فريق قليل منه بزعامة المسيو سو بو بريزو الاشتراك فيها و بالرغم من أن النتائج الرسمية قد أعلنت اشتراك ٥٠ فى المائة من الناخبين فيها فالواقع يدل على أن الأغلبية قد قاطعت هذه الانتخابات .

ودليل ذلك أنه بينما تقول جريدة الوست أفريقا فى عددها الصادر فى ٥ يناير سنة ١٩٥٧ أن ٤٥ فى المائة من الناخبين قد اشتركوا فى الانتخابات تقرر جريدة لابرس دى كامرون بأن ٢٥ فى المائة فقط من السكان الكوديين قد اشتركوا فيها ، كما نشرت جريدة فرانس أو بسرفاتور بأن ١٤,٠٠٠ ناخب فقط من ٦٩,٠٠٠ مقيدين قد أعطوا أصواتهم وأن هذه النسبة الضئيلة لبرهان واضح على ما لاتحاد شعوب الكامرون من النفوذ .

ولما كان الاستعماريون الفرنسيون أمناء على تقاليدهم فقد نظموا عمليات عسكرية وبوليسية ضد الذين قاطعوا الانتخابات وما زالت حركة التقتيل مستمرة إلى الآن فى منطقة سفاجا البحرية . وكما هو الحال فى الجزائر فان العناصر الممثلة للبلاد منبوذة فى الوقت الذى يستعد فيه الاستعمار أن يفرض نظاما على البلاد بواسطة رجال مزيفين .

إن هذه السياسة أن دلت على شىء فعلى إن القطار قد فات الحكومة الفرنسية كما يقال وأنها لم تنتهز الفرصة المناسبة لحل قضية الكامرون بالطرق السلمية . فكيف لا تدرك ضرورة التفاوض مع الممثلين الحقيقيين إلا تحت ضغط العصيان المسلح ؟ إن الصداقة الحقة التى نريدها بين الشعوب الكامرونية والشعب الفرنسى تتطلب من هذا الأخير القيام بواجبات جمة فعلى الشعب الفرنسى أن يدرك هذه الحقيقة قبل فوات الوقت .

الفصل الثالث عشر

ماتتطلبه هذه الصداقة من الشعب العزيز ؟

لقد عزل الديكتاتور رولاندبريه والوزير النائب أوجولا فى ٢ يناير تحت ضغط الشعب المستمر .

(أولا) إن صداقه الشعب الكامرونى لفـــرنسا تتطلب من الشعب الفرنسى أن يفرض على ساسته إلى اتباع الطرق الآتية :

١ — إحترام شرعية الحركات التقدمية الكامرونية ، أى احترام الحريات العامة الأساسية وهذا يتطلب التالى :

(أ) الغاء القرار الغير شرعى والخاص بحـــل جمعية إتحاد الشعوب الكامرونية .

(ب) الإفراج الغير مشروط عن جميع المعتقلين السياسيين والسماح بعودتهم الى أوطانهم .

(ج) تسريح جميع القوات المرابطة فى الكاميرون .

(د) الغاء جميع الإجراءات القضائية التى اتخذت منـذ حوادث مايو سنة ١٩٥٥

٢ — الإعتراف بسيادة الشعب الكامرونى تلك السيادة التى ضمنتها المادة الخامسة من إتفاقات الوصاية و بالتالى إنشاء الدولة الكامرونية طبقا لطلب الجمعية العامة فى عام ١٩٥٣ والخاص بتشكيل حكومة مؤقتة للكاميرون الموحدة تتولى إجراء انتخابات عامة للجمعية الوطنية الدستورية .

٣ — التفاوض مع الدول المكافة بالوصاية لتحديد روابط الصداقة التى تربطها بفرنسا .

ثانيا — إن كل تأخير فى تنفيذ هذا البرنامج سيدفع الشعب الكامرونى إلى ممارسة حقه فى الدفاع الشرعى . وقد عبر مكتب اتحاد الشعب الكامرونى عن ذلك بقوله : نؤكد مرة أخرى تصميمنا على بذل أقصى تضحية لتحقيق هذا البرنامج ومن العبث أن يرى الذين يخترعون الحجج الواهية لمعاكستنا بأن مطالبنا تعتبر إشعالا للفتنة لا إستعمالا للمقاومة الشرعية للضغط ، تلك المقاومة المنصوص عليها فى الدستور الفرنسى سنة ١٧٩١ و وثيقة إعلان حقوق الإنسان .

ثالثا — إن الاستعماريين يحاولون من جديد زج فرنسا فى مأزق دام وقد شرعوا فعلا فى تكوين أنظمة للقوات السوداء التى تولى المسيو برى قيادتها فى النضال وفى أفريقيا الاستوائية الفرنسية . فلم يبق إلا القليل لكى يسود الحداد من جديد بين الأسر الفرنسيين . لذلك يجب على الديموقراطيين أن يردوا دون إبطاء الاستعماريين عن غيهم .

ففى المصنع والورشة والمزارع والمحلات التجارية والمكاتب والبارات والكابات والشوارع والمنازل وفى أى مكان آخر على الشعب الفرنسى أن يظهر تضامنه الفعال مع الشعب الكامرونى ، أجل يتحتم عليه منذ اليوم أن يدافع عن هذا البرنامج وأن يقاطع الاجتماعات والدعايات وكل ما يخالف هذه السياسة وذلك لكى يتفادى حربا عنصرية جديدة غير عادلة تحط من قدره ولكى يظل فى نظر الجميع رمزا للديموقراطية وللتقدم .

المطبعة الأميرية ٤٤٠٥ س ١٩٥٧ — ٥٠٠٠

